

خلف الرداء الجامعي

للأستاذ أبي حسان

لم أكد آخذ في قراءة كتاب « المعجم والمجاءون في
الجاهلية » للدكتور محمد حسين المدرس بجامعة فاروق الأول ،
وأ تجاوز الفقرات الأولى منه ، حتى وقتفت هذه العبارة التي يقولها
في سياق الكلام عن تصنيف الشعر العربي ومصيب أبي تمام من
ذلك في حاسته . قال :

« أما أبو تمام ، فهو يخرج الأبيات في كثير من الأحيان
من أبوابها إلى أبواب لا تليق بها . وقد لاحظ هذا الخلط بعض
المتقدمين كصاحب القيمة » (ص ٣) .

وقتفت هذه العبارة وصرفتني عن المنفى في القراءة ، إذ
لمست فيها - لأول وهلة - نوعاً من التناقض الصارخ
يشيع فيها ، ويباعد بين طرفيها ، ويضرب بعضها ببعض .

صاحب القيمة يمرض لأبي تمام في بيتته ، ويتقدّمه
في حاسته ، إذ يلاحظ عليه خلطه الأبواب بعضها ببعض ؟ !

هذا هو المعجب المعجب الذي انتهى إليه لفتنا شديداً ، ووقفني
عليه وقتاً طويلاً ، وأنا أحاذر ألا يكون طرفي مثل فيه ، أو ناه
عقل في إدراك صراميه ومنازبه ، إلا أن السارة - كما ترى -

يسيرة صريحة مشهورة لامرّج فيها ولا أمت . « القيمة وأبي تمام ،
وإن يمكن أن يقع منها ؟ وكيف له أن يقتحم نطاقها ولم يتجاوز
الضالبي بها الشعراء المعاصرين ، أو على حد قوله - في تحديد

موضوعها - : « نجوم الأرض من أهل مصر ، ومن تقدّمهم
قليلاً وسبقهم بغيراً » ؛ ومن هنا كانت تسميتها : « قيمة الدهر
في شعراء أهل مصر » . وعصر الثمالي هو ما بين منتصف

القرن الرابع وأوائل القرن الخامس . فكيف أمكن لأبي تمام
من أهل القرن الثالث ، بل أوائل ذلك القرن ، أن يطوى الزمن ،
ويتخطى أمتاق الأجيال ، ثم ينضو عنه الكفن ، وينفض عنه

ركام التراب ، ثم ينفض قائماً ، ليستوى مائلاً بين أصحاب الثمالي
ورجال القيمة ؟ !

أليس هذا مجيأً عجيباً جديراً بأن يشنت الذهن ويستفرقه ،

ويثير بعض ألوان الإعجاب بهذه الجامعية الجديدة القديرة على
« انطلق الفنى » ، واجمع بين الأشبات والأضداد ؟ !

بلى ، وتلك هي الأجمرة التي ساورتني وماكنت على مذاهي
منذ نظرت في تلك العبارة السالفة . وقد جعلت الحيرة تشيع في

نفسى : بين ما كنت أحسبه حقائق مقررة ، وصفات ثابتة
محررة ، وبين ما يبني أن توحى به الجامعية من ثقة ، وما يفترض
أن تقترن به في الذهن من ضبط ودقة ، وما تدعو القارىء أو

الدارس إليه من طمأنينة وإيمان ، ومن تسليم وإذعان . فبأيهما
آخذ ، وإل أيهما أطمئن وأسكن ، إلا أن يتحقق الإيجاز ،
وتلتحق الأوالي بالإيجاز . وهكذا جعلت أسائل نفسى : أو يمكن

لهذه الجامعية الجديدة أن تنير طبائع الأشياء ، وأن تبدل الأرض
غير الأرض والسما ، وتنسخ قوانين الوجود فتضع من نشاء حيث
نشاء وأبان نشاء ، فتشتر أباً تمام بين ناس غير ناسه ، وفي زمان
غير زمانه ؟ !

وبعد ، فها هنا إذن نوع من الاستحالة الظاهرة في نسبة
هذه الملاحظة إلى صاحب القيمة ، وهي - كما رأينا - استحالة

لا مساع لها إلا على ذلك المذهب الثابت ، فكيف تأتي للأستاذ
الذكور ذلك ؟ وأنى صدر بهذه النسبة الغريبة التي كان يجب أن
تلفته لو أنه وقع عليها على ما فيها من غرابة على الأقل ؟ !

إن تشيع هذه المسألة بشير بين أيدينا لونا من ألوان الطرافة
بدياً ، فلم يرض علينا الأستاذ الفاضل ببيان المصدر الذي صدر
بتلك الملاحظة عنه ، وإن كان هو لا يربأ في كثير من الأحيان

بالتفتيه إلى مصادر ، فأثبت في المباحث تطبيقاً على تلك العبارة
الآتفة : « تاريخ آداب العرب للرافى ٣ : ٣٦٦ نقل عن القيمة
٤١٦ : ٣ » .

وهكذا تكون - والله - الدقة الجامعية والأمانة العلمية
تاريخ آداب العرب عن القيمة ! منحة جديرة بالبحوث العلمية
الجامعية !

على أنه يبني أن تكون القيمة هذه مصدراً نادراً أميخ
للأستاذ الرافى أن يطلق عليه ، ويرجع إليه ، ويصدر عنه بتلك
الملاحظة ، ثم تقطعت أسبابه ، وغاب عن حياتنا الأدبية وجهه ،

فلم يبق لنا من ذلك إلا ما نقل للرافى عنه .

شيئا كبير الخطر بالقياس إلى ما وراءه من منكر علمي لا ندرى كيف أباحه الأستاذ لنفسه ، وكيف أباحه له الجامعة وأبازته عليه :
الرافى - بمقتضى ذلك التلخيص المضمن - هو المسؤول المباشر عن تلك الإحالة الظاهرة في نسبة القول في حيازة أبي تمام إلى صاحب اليتيمة ... هكذا جعله الأستاذ - غفر الله له - في سفاجة وغفلة ، وبذلك مثل أمام القارىء المنحصر أدق تنحصر في مظهر شأن من الجهالة بالتاريخ الأدبي ، والإغفال لجانب التحقيق العلمي .

والقنن برفوف الرافى - رحمه الله وأكرم مثواه - يطلون علم اليقين أنه كان من سعة العلم وقوة النقل ، ونفاذ البصر في حقائق التاريخ الأدبي ، ورهافة الذوق لأسراره ، والإحاطة التامة بأطرافه المختلفة ، والذقة الطلية البالغة ، وقوة الشخصية والضمير العلمي التى لا تنصرف إليه الشبه ، بحيث لا يمكن أن يتورط في مثل هذه الإحالة ، فيضع أبا تمام بين رجال اليتيمة .
وكذلك كنت متيقنا منذ أول وهلة أن هذه النسبة إلى الرافى لا يمكن إلا أن تكون مدخولة ، وأنه قد أسيأها - ولا ريب - نوع من أنواع التزوير ، أو فسدت على لون من ألوان التحريف والتجوير ... ومضرة إلى سيدي الأستاذ - غفر الله لنا وله - قالى استشرته سلفا بحقته المراجعة ، وما هوذا نص الرافى - كما جاء في كتابه تاريخ آداب العرب - : « وقد اتفق كتاب الحيازة حمزة بن الحنين ، فزعم أن فيه تكررا وتصحيفا وإبطاء وإقواء ، ونقلنا لأبيات من أبوابها إلى أبواب لا تليق بها ، ولا تصلح لها ، إلى ما سوى ذلك من روايات مدخولة ، وأمور عليه » .

هذا هو كلام الرافى بنصه عن حيازة أبي تمام ، وقد صدر به عن رسالة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، أوردها صاحب اليتيمة في سياق ترجمته له بين رجال « الجليل » ، فليت شمري كيف استطاع الأستاذ للفاضل أن يختم من هنا النص ما قرره من أن صاحب اليتيمة هو الذى لاحظ على أبي تمام أنه « يخرج الآيات في كثير من الأحيان عن أبوابها إلى أبواب لا تليق بها » ؟
كيف جاز هذا الفهم في نص شرح مستقيم من قريب ، لا مرج فيه ولا غرابة ولا تنقيد ، إلا أن تبطل العلاقة بين اللفظ

هكذا يجب أن يكون الأمر لتكون هذه النسخة تيمتها ، إذ كان من الأوليات المقررة في أسلوب البحث العلمي أن يكون النص في مصدره الأصل هو الذى لا يمدل عنه ، ولا مترخص في التزامه ، ولا سبيل إلى تجاوزه أو المسامحة فيه ، مادام ذلك المصدر الأصلي ممكنا بأى وجه من وجوه الإمكان ، فلا بد إذن أن تكون اليتيمة مصدرا غير ممكن .

لئفكذلك هي ؟

أما أن اليتيمة ليست مصدرا ممكنا فحسب ، ولكنها مصدر قريب يسود حاضر ، فقد طبع غير مرة في دمشق والقاهرة ، ولم يبد العهد بعد بطبته الأخيرة . ويستطيع أى إنسان - دون أن يكون أستاذا جامعيا تفتح له خزائن الكتب وتتاح له ذخائر الآثار - أن يمد يده إلى أية دار من دور الكتب ، أو أى دكان من دكاكين الوراقين ، فإذا به بين يديه . فكيف ساع للأستاذ الباحث أن يتجاوز هذا المصدر الأصلي ، وهو - كما رأينا - قريب حاضر ، إلى مصدر آخر غير مباشر ؟ وكيف أجزله في رسالة جامعية أن ينكب عن هذه السبيل الملمية للمهودة ، وأن يتعمد على هذا النوع أوليات البحث المقررة ؟

وقد فعل الأستاذ هذه القفلة مرة أخرى ، بالنسبة لكتاب كتاب اليتيمة ، ذوقا وقريبا ، وهو أبالي للشرى الزنتي ، فقد تجاوزه في نص من نصوصه نقله في كتابه (ص ٥٩) ، فلم يتكلف الرجوع إليه والأخذ مباشرة منه ، وإنما اكتفى بأن ينقله من كتاب الرافى أيضا !

فأنا حسى أن يسمي هذا المنيع الذى يصر عليه صاحبه إصرارا ، ويكرره تكرارا ، وبأى وصف يمكن أن يوصف ؟ وماذا يرى الجامعيون في هذا المنهج العلمى الجديد الذى يؤزر القذعة ، ويأخذ الأمور من حيث تنفق لا من حيث يجب ، ويحسب أنها يكفيه في تخمين الصورة العلمية أن يورد هذه النسخة التى لا معنى لها ، إلا أن يكون التصدي إلى نص من الخلد الرخيص المنفوخ ؟

ومع ذلك ، فهذا الخطأ النهجى ، وذلك التحدى لتواعد البحث الأولية ، أو ذلك الإهمال والاستخفاف بما يجب للمع والصفة الجامعية الصحيحة من حق وحرمة ... كل ذلك ليس

أحق بها وأجدر أن يقبئها ، أو ليثف مع الشاعر :
كم ترك الأول للآخر ؟

وسنكتفي هنا بأن نورد شاهداً واحداً من الشواهد التي
ساقها تقرأ لتلك الدعوى ، لتبين مبلغ ما أتبع له ووفق إليه
في سبيل تفهيمها ، ونترقب قيمة تصدى مثله في الملاء ، لنل أبي
تمام في الشعر ، نقداً له ، وتصفياً لمنه . ولعلنا نستطيع أن
نرى في حلال ذلك مدى فهم الشعر في صورته الجملة ، بمد أن
رأينا ، في ذلك الفصل ، مدى فهمه له في صورته المفصلة :

عقد أبو تمام في حماسه باباً سماه « الأضياف والديج » ،
وقد اعترض أستاذنا الفاضل على مقد هذا الباب بقوله : « أما
باب الأضياف والديج ، فهو لا يصلح أن يكون سما من أقسام
الشعر أصلاً ، لأن تفرقه على الأقسام الأخرى ممكن ، فعظمه
يدخل في الشعر فهو حماسة ... وبعض هذا الباب يدخل في
الهجاء ... »

وهنا اعتراض — كما يرى القارى — متهافت لا قيمة له ،
إذ كان تصنيف الشعر أمراً اعتيادياً وليس من قبيل التقسيم العقلي .
على أن هذا لا يعني الأآن ، وإنما نحن بسدد استشهاده
لعمري اللط في أبواب الشعر ، وقد أورد في عقب تلك المارة
التي اعترض بها طائفة من الأمثلة ، مما أخطأ — عنده — فيه
أبو تمام — وأى خطأ ! — لفظها من هذا الباب ، باب الأضياف
والديج ، وحققها عنده أن تكون في باب الهجاء . فخطأ أبي تمام
هنا إذن لا سبيل إلى اعتفاره أو تحمل اللزل له ، إذ هو خطأ
— لوصح — غليظ كل النلط ، شنيع غاية الشناعة ، جدير
أن يحمر اسمه من ديوان الأديب والتأديب ، بل جدير أن يتأى به
من خواص العامة ، والمتفهمين منهم أدنى ثقافة ، أو الذين يملكون
سهم قدر يسيراً من الذوق والإدراك الأدب ، ليحقيقه بالعامية
الحفاة الأقدام الذين لا يفرقون بين ما هو مديح وما هو هجاء !
فالإنهام — كما ترى — خطير غاية الخطورة ، وبمقر خطورة
هذه يحتاج مع المرأة — وهي موفورة جداً عند صاحبنا
فيما يبدو — إلى بذل غاية الجهد في تأييده والتدليل عليه والاستشهاد
له ، والتيسط في ذلك ، وتحليل الشواهد تحليلاً تسطع فيه الحججة ،
وتتلخ به الشبهة . ولكن الدكتور لم يلبث — بمد أن كان

والمنى ، وتنقطع الصلة بين المدال والدلول ، وتصبح اللقمة عيشاً
وباطلاً ، أو هذياناً لا مؤدى له ؟ ليس في هذا النص إشارة ما إلى
صاحب القيمة ، فن أين جاء به ؟

هذا هو الأمر الذي يضرب بالحيرة من جميع جوانبي ، إذ
لا أستطيع أن أجد له تعليلاً ، أو أنفذ فيه إلى تأويل ، مهما ساء
ظنى بالقيم الجامعية الجديدة في هذه السنوات الأخيرة ، منذ وقت
في ذلك الكتاب على تلك الآيات التي عرضت لها في (الرسالة)
من قبل (١) ، وعرفت بها كيف يفهم الشعر القديم في هذه الأيام ،
وكيف تدرس النصوص الأدبية في بعض حلقات الجامعة !

ولكن الأمر لم يمد — فيما يبدو — قاصراً على النصوص
الأدبية التي تحتاج في درسها إلى ألوان من الثقافة مختلفة ، فقد
أصبحت النصوص الشعرية أيضاً موضع خلط في فهمها
والاستدلال بها ، فهل في هذا النص الذي بين أيدينا أية علاقة أوشبه
علاقة بينه وبين ما فهمه الأستاذ منه ونسبه إليه ؟ لا شيء من
ذلك مطلقاً ، إلا أن يكون قد خيل للأستاذ الفاضل أن حمزة بن
الحسين المذكور في النص هو صاحب القيمة . ونوذ بالله ونبراً
إليه أن يذهب بنا للتشائم وإساءة اللظن إلى هذه الناية المنكبة !
فهذه سلسلة من الأخطاء يأخذ بعضها رقاب بعض في تقطة
واحدة بينما لم تتجاوزها إل غيرها ، وكأها أخطاء غليظة فاحشة
تمت للفرع وتبهر الرب من هنا المنحدر السحيق الذي يبدو
لنا — من خلال هذه النظرات — أن القيم الجامعية التي ظلت
الجامعة زماناً حضية بها ، حريصة عليها ، قد أخذت تنهار في فيه ،
ويوشك أن تتردى في قاعه ، إلا أن يقبض الله — جلت قدرته —
للجامعة من يستطيع أن يصمها ويحميها عن ذلك المصير المزيج
المشؤوم !

وبعد ، فإريد أن ندع هذا الفصل قبل أن نبين للقارى
كيف كان أبو تمام — في نظر الدكتور الفاضل — يخرج
الآيات عن أبوابها إلى أبواب لا تليق بها ، وهي الدعوى التي
ادعاهها حمزة بن الحسين في القرن الرابع ، وأخذها عنه صاحبنا في
القرن الرابع عشر ، ثم أبي إلا أن يوجهها ويستشهد لها ، ليكون

فهم صاحب كتاب « المهجاء والمهجؤون » اشهر المهجاء ، على النحو الذي رأينا — فيما يزعم — لهذه القطعة من صفة هجائية ، فاعسى أن يكون الظن بكتاب يضمه في هذا الفن ، ويريد أن يؤرخ به له ، ولا بد أن يعتمد — أول ما يعتمد بطبيعة الحال — على ما أثر في الأدب العربي من شر هجائي ليكون مادة بحثه ؟ وبعد ، فهل لنا أن نعتبر هذا مثلاً من أمثلة الدرس الأدبي الجامع في هذه السنوات الأخيرة ؟

وهل مؤرخ الحياة الجامعية في مصر أن يروا في هذا الكتاب رقيقة تبين بعض مسائل هذه الحياة في هذه الأيام ؟ وددت والله ألا يكون الأمر كذلك ، وأن يكون مثل هذا الكتاب شذوذاً لا يؤخذ به ، وقلته لا تدل على الحالة العامة ، فإنه ليحزنني أشد الحزن وبأخذ بأكظام قلبي أن تتكشف الحياة الجامعية أخيراً من مثل هذا الاستخفاف ، وأن يفرج الرداء الجامعي عن مثل هذا الخزي !

« أبو هيبه »

يتشدد بالهمة ويرفع بها عقبرته — أن انكسر وتضائل في بسطها وبيانها وتأييدها وتوجيهها ، فأكتفى من ذلك كله بالإشارة المأجلة للمعرفة في السجلة ، إلى بعض الشواهد التي اعتبرها حجة له ، بإيراد مطالعها وحسب ، ودون بيان لوضع الحجة فيها .

وما هو ذا أحد هذه الشواهد ، نورده كاملاً من ديوان الحامسة ، لتبين فيه مبلغ الطائفة بين الدعوى والدليل ، وقد زعم الدكتور أنه مما يدخل في المهجاء ، وهو من شعر حطائطين يفرق :
تقول ابنة السباب رُم : حربتنا حطائط ، لم تترك نفسك مقمدا
إذا ما أفدنا صرمة بمد عجمة تكون عليها كاب عمك : أسودا
نقلت ، ولم أعي الجواب ، تبيى : أكان المزال حثف زيد وأريدا
أرى جواداً مات مهزلاً للطنى أرى ما ترين أو بخيلاً غملاً
وليت شعري أين رأحة المهجاء هنا ؟ ليتنى أستطيع أن أدرك
سهب هذه الرائحة التي زكت أنف الأستاذ الفاضل ، فخطه براها
هجاء صريحاً رغم أنف ابن تمام ، بل رغم أنف كل من يقرأ
الشعر ولم به أدنى اللام .

الإليت من يدلني على لغة خفيفة من المهجاء في هذه الأبيات ، أم لعلها كلمة « أسود » (وعسى الشاعر بها أسود بن يفران المشلي) هي التي قامت في عين الأستاذ واحلركت ، فصرحت جوار الأبيات بالسواد ، وإن يكن لون الدبج أبيض فلون المهجاء لاشك أسود ، وكذلك خطأ أبو تمام — عنا الله عنه — فأنعم في الدبج هذه الأبيات السواء ، وقد غفل من أن السواد لون المهجاء !
أستخر الله وأتوب إليه !

هذا الشاهد وحده — وسائر الشواهد مثله في مبلغ الطائفة بينها وبين الدعوى — يبين لنا بياناً صريحاً قاطعاً مبلغ وفاة الأستاذ بما أخذه على عاتقه وأراد أن يبذبه الأوائل والأواخر من الاحتجاج لتلك الدعوى ، وتبرز ذلك الاتهام الخطير ضد أبو تمام .

لقد كنا نرتب أن نرى وجهاً جديداً من وجوه الحركة القديمة بين العلماء والشعراء ، فإذا بنا أمام مهزلة تملأ النفس خنجلاً وتغرنا مدثر أهل النمل بمحاني الخزي والاستخذاء . !

ومن حقنا وحق كل قارىء أن يتساءل : إذا كان هذا مبلغ

إعلان

يعلن مجلس مديرية القهيلية في
الثامنة العامة من ترميات مساهمة عام
١٩٤٩/١٩٥٠م برفب فليتقدم للمجلس
بطلب على عمر نحال دسنة فقة الثلاثين مايا
برسم مساهمة رئيس المجلس ودفع ٥٠٠ مليم
عن كل مجموعة وأن يكون للسطاء
مصحوباً بتأمين ابتدائي قدره ٢٪ وقد
حددت فتح الظاريف ظهر يوم السبت الموافق
٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ . بيوان مديرية
القهيلية والمجلس حر في قبول أو رفض
أى عطاء بدون إبداء الأسباب .